

وهي الوجود

وامور اعتبارية وهي ماله بثبوت لكنه لم يرتق اليه حرجية
الأحوال الاعلى القول بنفي الأحوال المبني على الطريقة المتألفة
بان الاشياء ثلاثة اقسام فمما وهذه الطريقة هي الراجح بل
قال بعض المحققين الحق ان الاحوال وان الحال بحال لكن قال المص
في بعض كتبه وبالجملة فالمسئلة مشهورة الخلف ولكل حجت
القولين ادلة تعلم من كلامها فتدبر **قوله** وهي الوجود الخ
انما قدموا الوجود على غيره لانه كالاصيل كما عده اذ لا يصح
الحكم بالقدم وما بعده الا بعد ثبوتها واختلف في الوجود فيقول
هو عين الوجود وهذا القول لابي الحسن الاشعري وقيل هو
غير الوجود وهذا القول للامام الرازي وعليه المتعريف المشهور
وهو انه الحال الواجبة للذات مادامت الذات حال كون تلك
الحال غير معللة بعللة وخرج بذلك الحال المعللة بعللة كالكون
قادر فانه معلل بعللة وهي القدرة وكالكون مريد فانه معلل
بعللة وهي الارادة وهكذا وحتى كونها معللة بعللة انها لازمة
لشيء اخر غير الذات فعلم من ذلك ان الحال قسمان احدهما غير
معلل بعللة والاخر معلل بعللة وعد الوجود صفة على القول
الاول غير ظاهر لان الصفة لا بد ان تكون غير الموصوف الا ان
يقال لما صح ان يقال الله موجود كما صح ان يقال الله عالم مثلا
سأغ عد الوجود في صفة لشخصه بها في ذلك وهذا كله بناء
على ايقنة الاول على ظاهره والحق تأويله كما قال السجدة
من المحققين بان المراد ليس احد زيد على الموجود بحيث يري
بل هو امر اعتباري واعلموا انه كما قال بعضهم لا يجب على
المكانة اعتقاد شي من ذلك بل يكفي ان يستفاد الله موجود

وان لم

وان لم يستمد ان الوجود عين الموجود او غير الموجود لان هذا مما
اختلف فيه المتكلمين اختلفا فاطر بلا فاحفظه **قوله** والقدم هو في
هنة تمت عدم اولية الوجود وان شئت قلت عدم افتق الوجود
وفي حق غيره كما في قولهم هذا سنة قديم طول المدة وضبط سنة وهو في
اذ قال كل من كان قدما من عبديك فهو حرم عتيق من لعنه سنة
وهو في اصطلاح المتكلمين حقيقة في الاول مجاز في الثاني وفي اصطلاح
اللغويين باللسان والمعنى انه يجوز اطلاق القدم عليه تمت الثبوت
ذلك بالاجماع وورد في بعض الروايات بدل الاول بالمحقق ان
القدم والازلي بمعنى واحد وهو ما لا اول له وجوده با كان او عدسيا
وقيل القدم خاص بالوجودي والازلي اعم وعليه يكون بينهما العموم
والخصوص با حلاق لانها يختلفان في الوجود كذات تمت وفترة ويفرد
الازلي في القدم كالبقا والخالفه للمحادث **قوله** والباق هو في حقة تمت
عدم اخرية الوجود وان شئت قلت عدم احتسام الوجود والاخرية
تطلق على الانقضاء وهو المراد هنا ويتا بها بهذا المعنى الاولية
بمعنى الأبد وهو المراد فيها تقدم وتطلق على البقا بوقفه الخلق
ومنها بلفظ المعنى اسمه تمت الاخر ويتا بها بهذا المعنى الاولية
بمعنى البقا على الاشياء ومنها بهذا المعنى اسمه تمت العالم **قوله**
وتحالفه تمت للمحادث اي عدم مماثلة تمت لها ويعلم من ذلك
نفي الجرمية والفرضية والكلمية والجزئية وانما ابي المص الضمير في هذه
الصفة والتي بعدها التنفي اولان كلاهما يصح اتصافه تمت به
فيقال زيد يخالف لغيره في كذا وقام بنفسه بمعنى انه لا يحتاج الي غيره
في امور معارضة وفي الأتيان بالضمير تنصير على ان المراد الخالف
والقيام بالنفس المناسبة له تمت ولما ابي بالمعنى للمعادن للمولى

والقدم والسماو
مخالفته تعالج
للمحادث